لاوتيك الذى ارسلت قال الحافظ العراقى ولا دليل فيه لأن الفاظ
الأذكار توقيفية وربما كان فى اللفظ سر لا يحصل بغيره ولعله
اراد ان يجمع بين اللفظين فى موضع واحد وتوسط البيهقى بن
جماعة اذ قال لو قيل يجوز تغيير النبي الى الرسول ولا يجوز عكسه
لما بعد لأن فى الرسول معنى زائدا على النبي والله اعلم واذا كان
سامع للحديث ببعض الوهن اى الضعف فى سماعه كالسماع حال
المذاكرة فان العادة التساهل فيها والسماع من غير اصل او وقت
القراءة والنسخ او بقراءة لحان او التسميع بخط من فيه نظر وغير
ذلك فلا بد من أن يبين ذلك حال الرواية حتما لأنه فى اغفاله نوعا من
التدليس قال ابن الصلاح فليقل حدثنا فلان مذاكرة او حدثناه فى
المذاكرة فقد كان غيره واحد من متقدمى العلماء يفعل ذلك
وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من ان يحمل عنهم فى المذاكرة شيئ
منهم عبد الرحمن بن مهدى وابو زرعة الرازى وروينا ه عن ابن المبارك
وغيره وفى ذلك لما قد يقع فيها من المساهلة مع ان الحفظ اخوان ولذلك
امتنع جماعة من اعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه الا من كتبهم
منهم احمد بن حنبل رضى الله تعالى عنهم اجمعين والحديث ما اى ان
تره مرويا عن رجلين ثقتين او تره عن رجلين وقد جرح احدهما
اى الرجلين وانث المضاف لأن المراد بهما الطريقان والطريق مؤنث
فى الأكثر فالكسياء التأنيث اى ان احدهما ثقة والآخر مجروح
قال ابن الصلاح مثل ان يكون عن ثابت البناني وابان بن ابي عياش
عن انس انتهى فان ثابتا ثقة بالاتفاق جليل القدر والشان
قال الذهبي ثابت ثابت كالسيه وابان بن ابي عياش احد الضعفاء
اطال الذهبي فى بيانهم فحذف واحد منهما اى عند الرواية
لذلك وان كان الاولى ذكرهما لاحتمال ان يكون فيه شئ لأحدهما
لم يذكر الآخر وحمل لفظ احدهما على الآخر وانما لم يحرم ذلك

لأن الظاهر

لأن الظاهر اتفاقا فى روايته وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد فنحن محذورين
لحذف فلا أوثق من الثانى قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج فى مثل
هذا ربما اسقط المجروح من الاسناد ويذكر الثقة ثم يقول وآخر
كناية عن المجروح وهذا القول لا فائدة فيه قال بعض المحققين بل له
فائدة تكثير الطرق ومن روى بالسماع او غيره بعض حديث عن رجل
اى شيخ وروى بعضه الآخر عن رجل آخر ثم جمل بالجيم ذلك
اى خلط ذلك الحديث وعزاه اليهما ورواه عن دين الرجلين جملة
حال كونه مبينا له بعضه عن احدهما وبعضه عن الآخر بلا ميز اى
غير ميز لما سمعه من كل رجل من الآخر أجزء ذلك ثم يصير كل جزء
منه كأنه رواه عن احدهما بمفرده حديث الافك فى الصحيح من
طريق الزهرى اذ قال حدثنى عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة
ابن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة قال وكل
قد حدثنى طائفة من حديثها ودخل حديث بعضهم فى بعض وانا
اروى لحديث بعضهم من بعض فذكر الحديث ولا يجوز ذكرهما جميعا
ساكتا عن التبيين لذلك وكذا حذف شخص واحد منهما فقط
فانه حظر اى منع سواء جر حا يكون ذلك الشخص المحذوف
او يكون معدلا بل يجب ذكرهما مبينا ان عن احدهما بعضه وعن
الآخر بعضه وحيث وجد جرح واحد منهما والآخر ثقة لن
تقبلا هذه الرواية فلا يحتج بشئ منه ان كان فيها مجروح اذ ما
من جزء من ذلك الحديث الا ويحتمل كونه عن ذلك المجروح هذا
واعترض وجوب ذكرهما معا بان البخارى اسقط بعض شيوخه
فى مثل تلك الصورة واقتصر على واحد اذ قال فى كتاب الرقاق
من صحيحه نبئ ابو نعيم بمضي هذا الحديث ثنا عمرو بن دينار شنا
جابر ان اباهريرة كان يقول والله الذى لا اله الا هو ان كنت
لاعتمد بكبدى على الأرض من الجوع الحديث واجاب عنه الحافظ

وسامع بالوهن كالمذاكرة
بين حتما والحديث ما نثر
عن رجلين ثقتين او جرح
احدهما فحذف واحد ايح

ومن روى بعضه حديث عن رجل
وبعضه عن آخر ثم جمل
ذلك عن دين مبينا بلا
ميز أجزء وحذف شخص حظلا
جر حا يكون او معدلا
وحيث جرح واحد لن تقبلا